# مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة

# Contribution of the National Agency for Microcredit Management ANGEM in Supporting and promoting small and medium enterprises in Biskra

**دليلة بركان[1]، ربيعة يوسكار[2] فوزية حقاين[3]**

[1] جامعة محد خيضر-يسكرة-، dalila.berkane@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر-يسكرة- ، rabiaa.boussekar@univ-biskra.dz

[3] جامعة محمد خيضر-يسكرة- faouzia.hagain@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/15 تاريخ القبول: 2022/03/29 تاريخ النشر: .2022/04/.12

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية بسكرة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ان لهذه الاخيرة أهمية بالغة في تنمية الإقتصاد المحلي،نظرا لما تتمتع به من مزايا كالقدرة على إنتاج السلع والخدمات، وزيادة فرص العمل في ظل زيادة المنافسة، غير أنها تواجه صعوبات تعيقها في مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة ،لذلك كان لزاما على الدول و منها الجزائر أن توفر لها مختلف الإمكانيات من خلال إقامة شبكات الدعم و المرافقة او ما يعرف بحاضنات الاعمال و من ابرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في دعم وتنمية هذا النوع من المؤسسات.

**كلمات مفتاحية:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شبكات الدعم،ANGEM،وكالة بسكرة,

**تصنيفات** JEL: Q2; L22

**Abstract:** This study aims to know the extent of the contribution of the National Agency for the Management of Microcredit at the level of Biskra State in supporting small and medium enterprises, as the latter is of great importance in the development of the local economy, given its advantages such as the ability to produce goods and services, and increase job opportunities in Competition continued to increase, but it was facing difficulties that hindered it in keeping pace with rapid economic developments. Therefore, it was necessary for countries, including Algeria, to provide them with various capabilities by establishing networks of support and accompaniment, or what is known as business

**المؤلف المرسل**: بركان دليلة، **الإيميل**: dalila.berkane@univ-biskra.dz

incubators, most notably the National Agency for Microcredit Management (ANGEM). ) which is considered one of the important and effective mechanisms in supporting and developing this type of institution
**Keywords:** small and medium enterprises;support networks.ANGEM.
**Jel Classification Codes:** L22 ;Q2

## 1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة هامة و فعالة في تحقيق تنمية الاقتصاد المحلي ، حيث اتجهت معظم الدول في الاونة الأخيرة الى انشاء هذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على تقليص نسب هامة من البطالة، والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و الاجتماعي، إلا ان عملية إنشاء مؤسسة جديدة، تواجهها مجموعة من العراقيل ، كعدم توافر الإمكانيات المادية، ضعف الابتكار وكذا عدم وجود يد عاملة تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والكفاءة والقدرة على مواكبة النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات.

و هنا تبرز أهمية هيئات الدعم و المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في مدى مساهمتها في انجاح مسار هذه المؤسسات، و ذلك من خلال تذليل العراقيل و الصعوبات، التي تعترض عملية إنشاء و تطوير هذه المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجزائر و على غرار باقي دول العالم، ادركت اهمية مرافقة هذه المشاريع عبر مختلف مراحل نموه ،و هذا ما دفعها الى تشجيعها و تطويرها من خلال تقديم القروض ذات التكاليف المنخفضة أو المعدومة، والمبادرة بتعريف وتثقيف الراغبين في إنشائها، مع ضمان تمويلها من خلال عدة آليات و هياكل ابرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبحث في عمق العقبات التي تقف في سبيل نموها وتطورها، وإبراز أهمية هيئات الدعم في مرافقة هذه المؤسسات ، وسيتم التركيز على أحد اهم هذه الهيئات والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM على مستوى ولاية بسكرة. وبناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

**الى أي مدى تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة؟**

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الاسئلة الجزئية التالية:

- ما مفهوم المشاريع الصغيرة و المتوسطة؟ وما دورها في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية؟
- كيف تساهم حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي؟
- ماهي صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و ما هي شروط التمويل؟

**الفرضية الرئيسية:**

تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل كبير في تدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة.

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في أهمية مرافقة أجهزة و شبكات الدعم و خاصة منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تدعيم وتنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و كذا ابراز دور هذه الأخيرة في التنمية المحلية.

**أهداف الدراسة** : نهدف من خلال الدراسة الى ما يلي:

- استعراض المفاهيم النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا حاضنات الأعمال.
- معرفة صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و كذا شروط التمويل.
- معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية بسكرة في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية.

**منهج الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج ين الوصفي والتحليلي، وذلك بالاستعانة باستقراء الدراسات السابقة والبحوث المكتبية والمقالات العلمية من أجل عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بحاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما الجانب التطبيقي فسيتم اسقاط الدراسة على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية بسكرة.

**الدراسات السابقة**

هناك عدة دراسات جمعت بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد دراسة (بناي، بوشعيرة، و مرزوق، 2020) و هذه الدراسة الإحصائية التحليلية ركزت على معرفة أهمية حاضنات الأعمال في ظل الاقتصاد التضامني وكانت الدراسة معتمدة على أهمية حاضنات الأعمال ودورها في اسقاط الضوء على الحياه الاقتصادية، وهذا من خلال دعم ومرافقة حديثي المشاريع، كما اقترحت الدراسة زيادة الاطارات والمرافقين ، وتقريب الحاضنات من منطقة النشاطات .ودراسة ، (منصوري و بوعصيدة، 2019) عالجت دور الحاضنات لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فقد عمدت الدراسة على مجموعة من الاحصاءات لابتكارات في المؤسسات لمعرفة أهمية حاضنات الأعمال في ظل الاقتصاد الجزائري فقد أبرزت النتائج أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد في هذا المجال، رغم الاهتمام الذي توليه الحكومة في ترقية أنشطة البحث والتطوير والابتكار .كما أضافت دراسة (بارة، ميلودي ، و بركان، 2018)،أهم انجازات حاضنات التكنولوجيا سيدي عبد الله في سبيل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت النتائج أن الحاضنات تساهم في تقديم الارشاد والمرافقة لإصحاب المشاريع من اجل تسيير الحسن وتنمية القدرة الادارية بعد دخول عالم الأعمال، أما فيما يخص حاضنة سيدي عبد الله فدورها يتمحور في تقديم الارشادات الادارية والقانونية والتقنية من اجل الانشاء والاستمرارية. أما دراسة (بلعيدي، 2017)فقد اهتمت بدور حاضنات الاعمال في توفير قوى الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعال لحاضنات الأعمال في الصين وماليزيا في توفير خدمات العم والمرافقة للمشاريع في بداية مشوارها وتوصلت الدراسة نجاح الحاضنات في توفير بيئة ومناج مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إطار مفاهيمي

### 1.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واختلفت التعاريف وفقا للمعايير المستخدمة ، إلا أنها تتقارب في اشتمالها على معيارين أساسيين هما :المعيار الكمي والمعيار النوعي، حيث ان المعيار الكمي يتمثل في ( حجم راس المال، عدد العمال، حجم

الإنتاج ، رقم الاعمال و غيرها ، بينما المعيار النوعي فيركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير متمثلة في الاستقلالية، الحصة السوقية، و معايير نوعية أخرى.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996، واعتمد في ذلك على معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الاستقلالية، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة الصغيرة هي:" المؤسسة التي تضم من 10 وأقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 7مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5مليون أورو" . أما المؤسسة المتوسطة فهي:"تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 عامل، ويكون رقم أعمالها أقل من 40مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5مليون أورو (عزيز، 2011، ص 79)".

أما الكونفديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية فتعرفها بأنها:" تلك المشروعات التي يتولى قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة (بن ناصر، 2010، ص51).

و التعريف المعتمد في الجزائر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينص على ما يلي: «تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية واحد (1) مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية" (الجريدة الجزائرية، 2017،ص، 05).

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال و قيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة ( التجارة و الخدمات )

وقامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال القانون 18/01 الصادر في 12ديسمبر 2001، وعدل بموجب قانون 17/02 الصادر في 2017/02/10 والمتضمن القانون الترخيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تصف المؤسسات إلى:

**جدول 01: أنواع المؤسسات حسب التصنيف الجزائري**

| نوع المؤسسة | عدد العمال (عامل) | رقم الأعمال السنوي (دج) | مجموع الحصيلة السنوية (دج) | الاستقلالية |
|---|---|---|---|---|
| **مؤسسة مصغرة** | من 01 إلى 09 | أقل من 40 مليون | لا يتجاوز 20 مليون | ضرورة توفر الاستقلالية المالية في التسيير |
| **مؤسسة صغيرة** | من 10 إلى 49 | أقل من 4000 مليون | لا يتجاوز 200 مليون | |
| **مؤسسة متوسطة** | من 50 إلى 250 | بين 400 مليون و 04 مليار | بين 200 مليون و 01 مليار | |

**المصدر** :ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين (2019)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ( واقع وتحديات)، جلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد2،العدد1 ،214-232

وتتفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض السمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، يمكن إجمالها في النقاط التالية (بوداح، 2006):

- ✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع؛
- ✓ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق.؛
- ✓ بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسئول إدارياً، مالياً وفنياً؛
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير؛
- ✓ تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص نسبة هامة من البطالة، التي في الغالب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية؛
- ✓ المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي إلى آخر؛
- ✓ إمكانية إقامتها في الأماكن التي تفتقر إلى البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة.

2.2 **الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق

تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها (عياظ و بوقموم، 2010، ص 63)، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

1.2.2. **الصعوبات والمشكلات التمويلية:** يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها. ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- ✓ مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع.
- ✓ مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
- ✓ مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد (بن ناصر، 1010، ص58).

2.2.2.**المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:** ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية (قرود و كزيز، 2018، ص71).

3.2.2.**المشاكل والصعوبات الفنية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة (قرود و كزيز، 2018، ص71).

4.2.2. **المشاكل والصعوبات التسويقية :** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي (بن ناصر، 2010،ص 60)

- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.

- ✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.
- ✓ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق.
- ✓ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية.
- ✓ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها (عبد الرزاق و قراوي، 2006،ص،71).

## 3. حاضنات الأعمال كاداة لدعم الاقتصاد المحلي

### 1.3 ماهية حاضنات الأعمال :

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، تنطوي على شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي غالبا إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

تعرف حاضنة الأعمال بأنها: "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا (حسين، 2003،ص164)" كما تعرف بأنها: "على أنها حزمة خدمات وتسهيلات وآليات مساندة توفر لمدة زمنية لمبادرات مشروعاتية لاقامة مؤسسات" (بناي، بوشعيرة، و مرزوق، 2020،ص، 583) وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (عياظ و بوقموم، 2007،ص ص 62-63)

وتعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف نذكر منها (منصوري و بوعصيدة، 2019،ص، 225):

- ✓ تشجيع الابتكار واخراج طبقة عريضة من رجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصادين.

- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنسبيها؛
- ✓ زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة؛
- ✓ تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ، من خلال الحد من استيراد السلع والموارد؛
- ✓ توفير فرص عمل ومنتجات جديدة ؛
- ✓ تساهم في نقل التكنولوجيا، واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية؛
- ✓ تساعد على تحويل الافكار إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.

ومن بين الأدوار والمهام التي تقوم بها الحاضنة (بارة، ميلودي ، و بركان، 2018،ص، 603):

- ✓ توفير أماكن ومساحات مجهزه لإقامة مشروعات؛
- ✓ توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين؛
- ✓ ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- ✓ متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.

**2.3 حاضنات الأعمال و مساهمتها في تدعيم النسيج الاقتصادي والصناعي** :تساهم حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي وذلك من خلال ما تحققه من مزايا والمتمثلة في:

**1.2.3. تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن قرابة 80 -90% من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي والاستشاري وقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية: (بارة، ميلودي ، و بركان، 2018، ص 602)

- خلق صورة ذهنية للنجاح امام رواد الاعمال المحتملين ؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: توفير مصادر تمويل للمؤسسات الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل؛
- **توفير الخدمات القانونية:** تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.
- **بناء شبكات تواصل:** تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض بهدف استقطاب الممولين، تمهيدا لتواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، للوقوف على ما يستجد والمشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل. كما تقوم الحاضنات بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها لتعارف وتبادل الخبرات.
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية.
- توفير البنية التحتية: ملائمة ومغرية لأصحاب الافكار الريادية.
- تقديم استشارات: فيما يتعلق بدراسة جدوى المشاريع، واختيار الآلات والمعدات المناسبة.
- تقديم الخدمات الفنية. والتعاون لتغب على المعوقات الادارية لبدء المشروع، حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.
- تطوير وتنمية الموارد البشرية: وما توفره حاضنات الأعمال من دورات تكوينية وتدريبية ، بالإضافة إلى تشجيع الفكر والابداع.

2.2.3.**تنمية المجتمع المحلي**: تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلى من حيث تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشروعات، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل

الحر لدى الراغبين في الالتحاق بسوق العمل، من خلال العمل على تسهيل وتوطين واقامة مشاريع انتاجية جديدة في المجتمع (بلعيدي، 2017،ص 135).

3.2.3.**دعم التنمية** الاقتصادية :تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذه المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول وتفيد ومن ثم المجتمع، ونذكر مثالاً على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات (مزمل، 2018،ص02).

4.2.3.**دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية** :تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً على الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات، مثال على ذلك إقامة حاضنات للمشروعات المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنشيط قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأحد الأقاليم، هذه الحاضنة تعمل على "تفريغ" عدد من المشروعات الجديدة المتطورة في هذا القطاع، كذلك لجميع القطاعات التكنولوجية المتطورة مثل تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية ( Bio-Technology) .. الخ، وتذكر الاحصائيات أن 27% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من 95%، فالحاضنة تمثل أداة اساسية و قناة ربط بين الصناعة والبحث العلمي (عمر، 2019،ص03)

## 4. دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية بسكرة

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي الجزائر العاصمة ولديها 10 فروع و49 تنسيقية تقوم بدراسة الملفات والبت فيها على المستوى المحلي وفق طبيعة العمل الذي تبنته منذ نشأتها وهو لامركزية نشاطها.

1.4.**مهام الوكالة**: تتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ((ANGEM): (أبخيتي، بوجنان، و مروان، 2020، ص ص 748-749)

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- ✓ دعم ، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- ✓ منح سلف بدون فوائد؛
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- ✓ متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- ✓ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز ؛
- ✓ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون الغير مسددة في آجالها ؛
- ✓ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة؛

2.4.**شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة** :يستفيد من إعانات القرض المصغر المواطنون المستوفون للشروط الآتية ((ANGEM،2020)

-أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق، و عدم امتلاك دخل او مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه، مع اثبات مقر الإقامة؛

-أن لا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة؛

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية ( حسب الحالة)؛

-ا لاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول قرض بنكي؛

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني المحدد ؛

- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

وتتمثل المساعدات والخدمات التي توفرها الوكالة فيما يلي (بوطبة و الوافي، 2020، ص637)

**المرافقة المالية:** وتكون مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لحاملي المشاريع من خلال صيغتين للتمويل، تسمح بمنح قروض لشراء عتاد صغير والمواد الأولية لمزاولة نشاط معين، او تمويل لتجسيد مشروع ما وهما:

- **تمويل شراء مواد أولية:** وتشمل قروض بدون فائدة بقيمة 1000.00دج في معظم ولايات الوطن ، وقد يصل إلى 2500.00دج على مستوى ولايات الجنوب، ويكون موجه لشراء المواد الأولية، ويتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

-**تمويل لإنشاء مشروع:** وهو تمويل ثلاثي بقرض لا يتعدى 10000.00دح، مخصص لشراء عتاد صغير ومواد أولية، على أن يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا ( من سنة إلى 5 سنوات) مثل ما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول 02 : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

| قيمة المشروع | صنف المقاول | المساهمة الشخصية | القرض المصرفي | سلفة الوكالة |
|---|---|---|---|---|
| لا تتجاوز 1000.00دج | كل الاصناف(شراء مواد أولية | %0 | - | %100 |
| لا تتجاوز 2500.00دج | كل الاصناف(شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب | %0 | - | %100 |
| لا تتجاوز 10000.00دج | كل الأصناف | %1 | %70 | %29 |

**المصدر:** احصائيات الوكالة لتسيير القرض المصغر، الجزائر،2020.

و في هذا الاطار تقوم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح مجموعة من الامتيازات الجبائية تتمثل في (بوطبة و الوافي، 2020، ص 638):

- ✓ اعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على الارباح لمدة 3 سنوات.
- ✓ اعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 3 سنوات.
- ✓ اعفاء من رسم نقل الملكية على الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء نشاطات صناعية.
- ✓ اعفاء جميع حقوق التسجيل على عقود التأسيس التي ينشئها المقاول.
- ✓ تخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي، أو الضريبة على أرباح المؤسسات، وكذا الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات، ودلك من خلال 3 سنوات الأولى من الاعفاء الضريبي، ويكون التخفيض للسنة الأولى 70%، وبالنسبة للسنة الثانية 50%، أما السنة الثالثة فيصل إلى 25%.

**3.4.تمويل المؤسسات حسب نمط التمويل** : فيما يلي جدول يبين مساهمة الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة حسب نمط التمويل في ولاية بسكرة.

**جدول 03: توزيع القروض حسب نمط التمويل في الوكالة**

| السنة | 2019 | | 2020 | | مجموع القروض الى 12/31/ 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| برنامج التمويل | القروض الممنوحة | النسبة | القروض الممنوحة | النسبة | |
| القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية | 637 | %90,23 | 516 | %90,21 | 11765 |
| القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع | 69 | %9,77 | 56 | %9,79 | 1573 |
| **المجموع** | 706 | %100 | 581 | % 100 | 13338 |

**المصدر:** من اعداد الباحثات بناء على احصائيات الوكالة

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة كان الجزء الأكبر منها خاص بشراء المواد الأولية ( 90.23% و 90.21%) لسنوات 20019 و 2020 على التوالي وبالنسبة لعدد القروض بدون فوائد لإنشاء المشروع فكانت نسبة ضئيلة مقارنة بالسابقة (9.77%، 9.79%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي. و بعود سبب انخفاض القروض سنة 2020 الى وباء كورونا الذي ظهر ربيع هذه السنة وما نتج عنه من تراجع و غلق المؤسسات و توقف النشاط.

حيث يستخدم القرض المصغر في نشاطات اقتصادية صغيرة بفضل نوع من الدعم والاعتماد على الروح المقاولاتية والمبادرة الذاتية، ولهذا الأمر فان القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة منه، و الاقبال على القروض بدون فائدة لشراء المواد الأولية هو نتيجة فترة الإعفاء من التسديد تقدر بثلاثة أشهر على أن تسدد السفلة 04 أقساط وفق جدول زمني محدد على مدة 12 شهر (سنة). و كان مجموع ما منحت الوكالة من قروض منذ تاريخ نشاتها الى غاية نهاية سنة 2020 هو 13338 قرض ، حيث منحت الوكالة11 765 قرض بالنسبة لبرنامج سلف بدون فوائد لشراء مواد أولية، و ما يقدر ب 1573 قرض منحتها الوكالة برنامج السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع.

**4.4.التمويل حسب الجنس و القطاع لشراء المواد الاولية** :الجدول الموالي يوضح برنامج التمويل و توزيع القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد لسنتي 2019 و2020

**جدول 04 :توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد لسنتي 2019 و2020**

| | السنة | 2019 | | 2020 | |
|---|---|---|---|---|---|
| حسب قطاع النشاط | حسب التقسيم | عدد السلف | النسبة المئوية | عدد السلف | النسبة المئوية |
| | الخدمات | 112 | %17,86 | 90 | %17,44 |
| | الصناعات الصغيرة جدا | 172 | %27,43 | 118 | %22,87 |
| | الحرف والصناعات التقليدية | 198 | %31,59 | 180 | %34,88 |
| | الأشغال العمومية والبناء | 126 | %20,09 | 118 | %22,87 |
| | الفلاحة | 19 | %3,03 | 10 | %1,94 |
| | التجارة | 0 | %0,00 | 0 | %0,00 |
| | المجموع | 627 | %100,00 | 516 | %100,00 |
| ا | نساء | 383 | %60,13 | 306 | %59,30 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | رجال | 254 | %39,87 | 210 | %40,70 |
| | المجموع | 637 | %100,00 | 516 | %100,00 |

**المصدر:** من اعداد الباحثات بناء على احصائيات الوكالة

من الجدول أعلاه و فيما يتعلق بتمويل المشاريع من حيث الجنس نلاحظ أن النصيب الأكبر للعنصر النسوي بنسبة (60.13% و 59.30%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي، مما يدل على اهتمام الوكالة بالمرأة كعنصر فاعل في المجتمع و دعمها من اجل دفعها للمشاركة في النشاط الاقتصادي، ودعمها للمقاولة النسوية.أما فيما يتعلق بتصنيف حسب القطاع فتعود الأفضلية لقطاع الصناعات التقليدية والمهن الحرفية بنسب (31.59% و 34.88%) لسنوات 2019 /2020 على التوالي وحصة الأسد في هدا القطاع تعود لجنس النساء بتمويل 186 مشروع في 2019 و 174 مشروع في سنة 2020و يعود ذلك لأن هذا المجال يستهوي النساء خاصة الماكثات بالبيت واللواتي لديهن نية مقاولاتية، وفي المرتبة الثانية تعود لقطاع الصناعات الصغيرة بنسبة (27,43%و 25.29%) لسنوات 2019و 2020 وهو الاخر جله تمويل مقاولات نسوية بحجم 165 مشروع في 2019 و 108 مشروع في سنة 2020 ويعود ذلك إلى أن المبالغ المسموح بها في إطار الوكالة صغيرة وتتماشى مع هذا النوع من الأنشطة مع رغبة المستفيدين فيها ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا المجال يفضله الكثير من الرجال مقارنة مع النساء، ويخص بالمقاولات والمقاولة المناولة في مجال البناء بحجم 126 مشروع في 2019 و118 مشروع في سنة 2020، أما في المرتبة الموالية (17,86% و17,44%) لسنتي 2019و2020 على التوالي و تعود لقطاع الخدمات والذي يجذب العديد من المستفيدين نتيجة قلة التكلفة وعدم تطلبه الخبرة الكبيرة وكان عدد القروض الممنوحة للرجال 92 مقابل 30 للنساء في سنة 2019 أما في سنة 2020 فكانت القروض للرجال66 قرض مقابل 24 للنساء، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فالتمويل بالمواد الأولية قليل جدا وهو الآخر يقصده الرجال وكانت النسبة كما يلي(2.85% و1.95%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي، وفي الأخير قطاع التجارة الذي لم يستفد منه إطلاقا. و عموما يعود التراجع في التمويل على حسب القطاعات سنة 2020 الى نفس الأسباب المذكورة انفا.

### 5.4.التمويل حسب الجنس و القطاع لانشاء مشروع :

الجدول الموالي يوضح برنامج التمويل و توزيع القروض الممنوحة لانشاء المشاريع حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد لسنتي 2019 و2020

**جدول 05: توزيع القروض لإنشاء مشروع حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد لسنتي 2019 و2020**

| | السنة | 2019 | | 2020 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | حسب التقسيم | عدد السلف | النسبة المئوية | عدد السلف | النسبة المئوية |
| حسب قطاع النشاط | الخدمات | 32 | %46,38 | 29 | %44,62 |
| | الصناعات الصغيرة جدا | 08 | %11,59 | 08 | %12,31 |
| | الحرف والصناعات التقليدية | 03 | %4,35 | 04 | %6,15 |
| | الأشغال العمومية والبناء | 10 | %14,49 | 11 | %16,92 |
| | الفلاحة | 16 | %23,19 | 11 | %16,92 |
| | التجارة | 00 | %0,00 | 02 | %3,08 |
| | المجموع | 69 | %100,00 | 65 | %100,00 |
| حسب الجنس | نساء | 22 | %31,88 | 22 | %33,85 |
| | رجال | 47 | %68,12 | 43 | %66,15 |
| | المجموع | 69 | %100,00 | 65 | %100,00 |

**المصدر:** من اعداد الباحثات بناء على احصائيات الوكالة

من الجدول رقم ( 05) نلاحظ أن الجزء الأكبر من القروض الممنوحة كان من نصيب الرجال في نوع القرض لإنشاء المشروع بنسبة ( 68.12% و 66.15%) لسنوات 2019و 2020 على التوالي، أما بالنسبة للقطاعات فتعود الأفضلية لقطاع الخدمات بنسبة ( 46.38% و 44.62%) لسنوات 2019و 2020 ويعود ذلك إلى القروض الممنوحة لتمويل المقاولات الخدمية ، وفي المرتبة الثانية والثالثة فكانت متقاربة بين قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسب ( 23.19. % و 16.92% ) و ( 14.92% و16.92%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي، وتليها قطاع الصناعات الصغيرة بنسب ( 11.59% و12.31%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي، أما في المرتبة الموالية قطاع الحرف والصناعات التقليدية بنسبة (4.35% و6.15%) لسنوات 2019 و2020 على التوالي، وفي الأخير قطاع التجارة الذي كانت الاستفادة منه ضئيلة جدا بنسبة ( 3.08 %) في 2020 اما في سنة 2019 لم يستفد أي أحد في هذا القطاع.

## 5.خاتـــمة:

من خلال عرضنا لتجربة مساهمة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في ولاية بسكرة و معرفة مدى مساهمتها في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية تبين انها مساهمة معتبرة و لكن تبقى غير كافية، وعليه ولكي تقوم بدورها المتمثل في ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل هذا الدور في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

1-تبني الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات المتميزة عالمياً وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية.

2-تكثيف تنظيم الصالونات، و المعارض و اشراك أكبر عدد ممكن من المقاولين فيها، وذلك بهدف تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة ، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة ،كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات لهذه المؤسسات.

3- توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط للمدى الطويل ؛

4- التعاون مع الجامعات و مراكز التكوين في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم و تخصيص مدة زمنية أطول لهذه الدورات حتى تستطيع تحقيق الاهداف المرجوة منها؛

5- الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم و المشورة للمشاريع المحتضنة؛

6-العمل على تقليص مدة دراسة و تمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية وتسهيل الإجراءات مع البنوك ؛

7-إعادة النظر في استراتيجيات هيئات الدعم من خلال :حجم الاموال المخصصة، مركزية دراسة الملفات، تفعيل وتعزيز عمليات المرافقة و المتابعة الميدانية بعد إنشاء المشاريع ، حتى تساعد المستفيدين في انجاح مشاريعهم؛

8- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

9- يجب تحيين مبلغ شراء المواد الأولية، بما يتلائم مع طبيعة النشاط والتضخم الحاصل في العملة الوطنية، خاصة خلال السنوات الأخيرة؛

10- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها.

## 6. قائمة المراجع:

- أبختي ,ن ,.بوجنان ,ت & ,.مروان ,م .(2020) .دور الثقافة المقاولاتية في انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر - دراسة حالة مقاولي الوكالة الوطنية لتسيير .مجلـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-744 ,(03)13 , 758.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 11 .يناير .الجزائر :الحكومة (2017 ) .
- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة .(ANGEM). (s.d.). Récupéré sur www.angem.dz
- بارة ,ف ,.ميلودي ,أ & ,.بركان ,ز .(2018) .مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .حوليات جامعة الجزائر.614-591 ,(4)32 ,
- بلعيدي ,ع .(2017) .دور الحاضنات في مرافقة ودعم المرؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة العلوم الادارية والتنمية للبحوث والدراسات.151-126 ,(1)6
-بن ناصر ,ع .(2010) .حاضنات الأعماكآالية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة العلوم الانسانية حامعة بسكرة.66-49 ,(18)10 ,
-بناي ,م ,.بوشعيرة ,ل & ,.مرزوق ,ف .(2020) .مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية الأنشطة المقاولاتية في الجزائر -دراسة حالة حاضنات الأعمال لولاية بسكرة .مجلة الدراسات في مجالالاقتصاديوالتجارة المالية , 9(1), 579-596.
-بوداح ,ع .(2006) .مفهوم الإستراتيجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .,مجلة الاقتصاد والاجتماع ,(2)2 , 109-123.
-بوطبة ,ف & ,.الوافي ,ع .(2020) .دور التكوين للمرافقين والمقترضين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة الوكالة للقرض المضغر .مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية-617 ,(01)09 , 642.
-حسين ,ر .(2003) .نظم حاضنات الأعمال ودورها في تطوير الابداع والابتكاربالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر .مجلةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.174-161 ,(2)2 ,
-عبد الرزاق ,ن & ,.قراوي ,ا .(2006, 04 12/13) .اعادة بناء المنهج التفكيري لدرمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .الملتقى الدولي الثاني لتسيير المؤسساتأ كلية الاقتصاد جامعة بسكرة.

– ياسر عبد الرحمان،ي ، براشن ع (2019)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ( واقع وتحديات)، جلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد2،العدد1 ،214-232

-عزيز ,س .(2011) .مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.71/94 ,(02)02 ,

-عمر ,ع ,2019) .جانفي .(22دور الحاضنات في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي sur ,مركز مقاديشو للبحوث والدراسات .Consulté le http://mogadishucenter.com : 03/10/2021

-عياظ ,ا & .,.بوقموم ,م .(2010) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــــة -حالـــــــة الجزائر .دراسات وأبحاث..46/71 ,(6)4

-عياظ ,ش & .,.بوقموم ,م .(2007) .حاضنات الأعمال التكنولوجيةودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر .مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية.66-42 ,(2)3

-قرود ,ع & .,.كزيز ,ن .(2018) .دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية -محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسكرة نموذجا .اقتصاديات الأعمال والتجارة.87-66 ,(01)03 ,

- مزمل ,م .ع .(03 06 ,2018) .دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الإقتصادي والصناعي ,شمس – الشبكة السعودية للموارد التعليمية المفتوحةsur : Consulté.le 03/10/2021

- منصوري ,م & .,.بوعصيدة ,ر .(2019) .حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم الابتكارفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .مجلة الاقتصاد المال والأعمال230-215 ,(01)04 .